

صحيفة هاولاتي. 5 و 9 آذار و 2008

من إعداد الصحفي كمال رؤوف
لقاء مع أيوب بارزاني.

سؤال : إن ظاهرة الفساد أمر مشاع في كردستان وقد نفشت في جميع مظاهر الحياة الإدارية والحزبية، والأخطر هو إنها تؤثر على حياة كل فرد في المجتمع وانها تصبح أمراً قانونياً، ماهي أسباب هذا الفساد وكيف يمكن مواجهتها ولو تبيننا وجهة نظر متفائلة جداً وقلنا أن بمقدور الزعامة الكردية معالجة هذه المشكلة ؟

جواب : إن مشكلة الفساد في كردستان ليست وليدة اليوم، إننا ورثنا هذه الظاهرة منذ أعوام الستينات من القرن الماضي. فلو سألنا أنفسنا كيف كانت تدار مالية الحركة الكردية بقيادة ملا مصطفى وهو رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني بين أعوام 1961 – 1975. الجواب هو أن الأموال كانت تأتي من الخارج وتسلم الى يد قائد الحركة ورئيس الحزب مباشرة، باختصار كانت حكرراً عليه وحده! هنا وضعت اللبنة الأولى للفساد المالي ولحزب وراثي كما نراه اليوم.

طبعي كان هناك مكتب سياسي للحزب وكانت لديهم مهام في الظاهر مثل، مسئول العلاقات الخارجية والعسكرية والمالية والشؤون الداخلية والأمن والبيشمركة الخ...

لكن هل كانت لديهم صلاحيات كاملة؟ وهل كان دستور الحزب يحترم؟ هل كان حزباً مثل بقية الأحزاب التي قادت حركات التحرر في العالم الثالث نحو النصر؟

نظرة مختصرة على طريقة صرف مالية الحركة تظهر لنا مدى الاستهتار بقيم الثورة والنزاهة الأخلاقية والوطنية، وتحويل الحزب الى أداة للسيطرة والاستغلال.

فمعروف أن المنتفذ في صرف ميزانية الحركة الكردية كان رئيس الحزب وهو الوحيد الذي يقرر كيفية صرف هذه الأموال. فقد كانت الأموال كلها في حوزته ويحتفظ بها داخل منزله. لم يدع تشكيل هيئة من الخبراء النزيهين داخل الحزب يتولون الشأن المالي وخاضعين لقيود قانونية لكي تصرف على حاجات الحركة بأحسن وجه. لو فعل ذلك لكان لنا اليوم "قدوة" و"نموذج" يحتذى به . لكنه أبى الى الإحتفاظ به لوحده. كان يتصدق بمبالغ معينة على مكتبه السياسي. هنا نحن أمام ظاهرة غريبة، فقد شذت الحركة الكردية عن جميع ثورات العالم بتلك الظاهرة المدمرة للحركة ذاتها.

لقد أصبح المال أداة تدمير قيم المجتمع ومنظومته الأخلاقية بدل أن يكون أداة بناء وتقدم.

كان من نتائج قبول أعضاء المكتب السياسي بهذه الحالة الشاذة ، أن حكموا على أنفسهم بـ (التبعية التامة)، أي في واقع الأمر كانوا (رجال حاشية) لا غير ينفذون ما يقال لهم. ونتج عن هذا هزال المكتب السياسي وقوة رئيس الحزب . والأخير لا يسأل ولا يجرأ أحد على نقده أو السعي الى تغيير الحالة الشاذة. ومعروف أن المال يشترى الولاء ويغير إن أضيف إليه الإرهاب والعنف أخلاق المجتمع بشكل جذري وسريع. وينشأ الاستبداد وثقافة الخضوع والخنوع للسلطة والتملق لها. هذه الظاهرة واضحة جداً في بادينان الآن حيث يتسلط نمط حكم الأغا وحاشيته.

ثم أصبحت هذه الأموال وراثية أي بعد وفاة رئيس الحزب ورث ولده هذه الأموال وتابع نفس خطى والده في تعامله مع مكتبه السياسي والذي إزداد خنوعه وتملقه . إذ يعين أعضاء المكتبين السياسي والتنفيذي من قبل رئيس الحزب نفسه بعد إعداد مسرحية الانتخابات الحرة، الديمقراطية والنزيهة والقدوة!!، لكن ثقافة الخضوع والخنوع في المكتب السياسي الحالي تفاقمت وترسخت بحيث أصبحت أمراً عادياً وليست مبعث خجل. كما إزداد التسلط العائلي وتوسعت شبكة المصالح المالية داخلياً وخارجياً بتدفق الأموال الهائلة منذ عام 1991، بدءاً من تسلم الأموال من نظام صدام حسن حتى مطلع عام 2003 ثم المساعدات المالية الأمريكية ومن بعد الميزانية المخصصة لكردستان من بغداد.

إن المجتمع الكردي هو من ضمن المجتمعات المقهورة بامتياز، والمشكلات والأزمات التي تنخر في بنية المجتمعات المقهورة هي نتاج للعنف والاستبداد لأمد طويل، وأعني القهر الذي مارسه صدام حسين ثم السياسة التي تمارسها الزعامة الحزبية الكردية الحاكمة.

ليس جميع أعضاء المكتب السياسي مستسلمين، لكن لا بد من الاعتراف بأن عدد "غير المستسلمين" مقارنة بـ "المستسلمين" قليل جداً، يمكن عدهم بأصابع اليد، فقد انفصل أول رئيس للبرلمان الكردي جوهر نامق عن قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني

وأفضل القيادي المعروف نوشيروان مصطفى عن الإتحاد الوطني الكردستاني، وآخرون. وإن أضفنا النقمة الشعبية المتصاعدة نرى أن ديناميكية المجتمع الكردي وحيويته لم تمت.

من غير الممكن أن تتمكن القيادة الحزبية الحالية من إصلاح نفسها، إنها جزء من المشكلة وليست الحل. وهذا ليس وليد اليوم إنما امتداد لأكثر من أربعين عاماً من الفساد وتعميمه للبقاء في السلطة.

سؤال : من المسلم به أن الفساد منتشر بشكل واسع بين العديد من مسؤولي الحزبيين بالأخص من ضمن صفوف الحزبين الحاكمين (حدك) و (بنك) هل تعتقد ان السيدين كاكه مسعود و مام جلال كمسئولين عن الحزبين الحاكمين هما المسئولان الأولان عن هذا الفساد ؟ وأن ما يشاع عنهما هو حقيقة ؟

جواب : من الواضح أن الفساد في المجتمع الكردي بدأ من الرأس ثم وبالتدريج نزل الى القاعدة الجماهيرية. وهذه السياسة التي تهدف إفساد المجتمع للبقاء مدة أطول في الحكم، لم تأتي بشكل عفوي، وإنما هي سياسة مبرمجة. ومن الواجب أن نشخص السبب الرئيسي ونقول ذلك علناً وليس همساً. فأعمال المسؤولين الرئيسيين في (حدك) و (أوك) تظهر مدى التعلق بالمصالح العائلية، المالية والسياسية. فالذين يعيشون في الوطن يرون نماذج البذخ والترف للنخبة الحاكمة. وهو حديث الشارع الكردي اليومي. وهنا لا بد من ذكر أن عدداً من الصحف المستقلة مثل هاولاتي، ئاوينه، سبه ي و لفين، أثبتوا مستوى عال من الشجاعة والالتزام بالقيم الوطنية والأخلاقية فيما يخص فضح الممارسات اللاشرعية للنخب الحزبية المتسلطة والسلوك المعادي للديمقراطية ونواقص الإدارة الكردية ببرلمانها المستسلم للإرادة الحزبية. عدد من الصحفيين، ومعظمهم يتمركزون في السليمانية، يمثلون ضمير الأمة الكردية وأملها في المستقبل. إنني أعتقد جازماً بأن سياسة "الاتفاقات الإستراتيجية الثنائية" والموقعة وراء الكواليس بين الحزبين الحاكمين، تهدف من ضمن ما تهدف إليه، "تحطيم البدائل الديمقراطية" وإجهاضها، والتي من دون شك ستظهر من رحم المجتمع الكردي للإنعتاق من القبضة الحزبية – العائلية التي استغلت القضايا الوطنية لترسخ نفوذها وتعزيز مشاريعها العائلية.

لقد تأجل الصراع بين الشعب الكردي والنخبة الحاكمة الكردية لعقود من الزمن بسبب المواجهة المستمرة بين حكومات بغداد وتعرض الشعب الكردي لحمولات الإبادة التي كان الجيش العراقي يشنها في كردستان، فاستغلت النخبة الحزبية هذا الظرف الصعب لترسيخ مصالحها وتعزيز قبضتها على المجتمع الذي لم يكن له خيارات عدى مقاومة العدو الخارجي. لكن الظروف الآن هي مناسبة أكثر لترتيب أمور البيت الكردي، حتى يتمكن الشعب من النهوض والخروج من سلطة الإقطاع وثقافة الارتزاق وولوج العصر الحديث، ووضع حد لتحكم القوى المتخلفة والاستبداد والقمع الحزبي.

سؤال : رأيك حول تقرير مايكل روبن ؟

جواب : إن الاهتمام الذي حظي به مقال مايكل روبن، في الأوساط الصحفية والشعبية وردّ الفعل المرتبك والخائف الذي عبّر عنه قادة (حدك) و (أوك) يرينا ظاهرة مؤلمة. فمعروف أن صحفيين أكراد قاموا بواجبهم في الإشارة الى حالات الفساد والاختلاسات من قبل الزعامة الكردية قبل مايكل روبن، لكن ذلك لم يحظى إلا باهتمام محدود، وتجاهله قادة الحزبين الحاكمين بسهولة. لكن ما أن يأتي نفس الكلام من صحفي أجنبي وبالأخص من أمريكا، يزداد الاهتمام ويأخذ الصدارة في الأحاديث. إن دلّ هذا على شيء فهو يدل على ضعف الثقة بالذات في المجتمع الكردي المقهور. ويدل على عدم تخوف القيادة الحزبية من الجماهير الكردية والتي تم تطويعها وشل قدرتها على المعارضة والمطالبة بحقوقها.

وأثبت أن حركة الأموال مرصودة ولا يمكن إخفائها لا في داخل كردستان ولا في خارجها، فالعولمة جعلت من كوكبنا هذا عالمًا صغيراً فيه الكثير من الشفافية بخصوص الأرصدة والحوالات المالية بين البنوك ومشاريع الاستثمار. لكن الذي يبعث على التشاؤم هو مدى موت الإحساس بمشاعر الشعب الكردي ومعاناته لدى الزعامة الكردية. إن سلوك القيادة الكردية أثر على علاقة التعاطف الدولية مع محنة الشعب الكردي. فالمجتمع الدولي يدعم الديمقراطية والشفافية واحترام حقوق الإنسان وتعزيز المؤسسات المدنية، بينما سلوك القيادة الحالية يوحى للمجتمع الدولي بعدم النضوج السياسي في بناء إدارة عصرية ديمقراطية ذات مصداقية، لا بل يذكر بزعماء آخرين نهبوا ثروات أوطانهم وأفقروا وأذلوا شعوبهم وهربوا في النهاية خشية من الحساب العسير.

وفيما يخص مقالة روبن، يجب أن لا ننسى كيف أن روبن يستغل ما قام به رئيس الإقليم ورئيس الجمهورية العراقية لضرب مصداقية الشعب الكردي وسحب الدعم الدولي منه، بذريعة ليس للشعب الكردي فيه ذنب، وهنا يصبح الشعب الكردي ضحية جشع واستهتار زعامته. وهذا بلا شك في صالح دول الجوار التي تعمل على حرمان الشعب الكردي من ثمار سقوط نظام صدام حسين.

سؤال : لقد أشرتم الى معاناة الشعب الكردي من نظام الحزب الواحد الخاضع لإرادة الفرد واشترتم كذلك الى أن الظروف الآن مهياة للانتقال الى مرحلة مابعد الأحزاب التقليدية، كيف سيتمكن الشعب الكردي تجاوز هذه الصعوبات، خاصة أن الحزبين الحاكمين يحتكران المال والسلطة والعلاقات الخارجية وسيعملان كل شئٍ للتشبث بالسلطة، الا تعتقد أن هذا في الظروف الحالية شئٌ صعب ؟

جواب : صحيح أن قيادة الحزبين تملكان أموالاً طائلة، ومليشيات مسلحة وجهاز (باراستن) و (أسايش) وسجون ويحتكران جميع وسائل الإعلام ولهما تجربة في التسلط وإخضاع الجماهير لسلطتهما. إن ما يثير الانتباه هو أن المجتمع الكردي يمرّ بمراحل متداخلة. فالأحزاب لاتزال تملك نزعة عشائرية غالبية رغم تبني الشعارات التقدمية. ففي هرم "السلطة السياسية" وأيضاً في قمة "الثروة المالية" تري رئيس الحزب و ثم أبنائه وأحواله وأبناء أخيه أو أشقائه و ثم قرابة الزيجة. الحزب في واقع الأمر هو عشيرة. هنا نجد ظاهرة غريبة، فالجماهير الواسعة "القاعدة" هي أكثر تقدماً من القياده "القمة"، في حين يجب أن يكون العكس. كانت قيادة الحركة الكردية 1961 – 1975 متخلفة إن فورنت بمدى تطاعات الجماهير الكردية آنذاك. ونفس الظاهرة موجودة الآن. فالقرية تحكم المدينة، وتحول الأغا الى رئيس. هذه الظاهرة تنعكس في أزمة الثقة العميقة بين الجماهير الواسعة والقيادة المستأثرة بكل الإمتيازات. إن القيادة بشكلها الحالي هي حجر عثرة في طريق الممارسة الديمقراطية وتوزيع ثروات البلد بشكل أكثر عدلاً بين أبناء الشعب. ففي بادينان يتسلط حكم الأغا بلبوس القومية والوطنية وكثيرون منهم كانوا مرتزقة لدي حكومات بغداد.

لذا نحن بحاجة الى تغيير شامل في القيادة الكردية، ومن الأفضل أن يجري التغيير بشكل سلمي وديمقراطي كلما أمكن. ولكن هذا يعتمد على تصرف القيادة وكيف ستجابه مطالب الجماهير في إدخال التغييرات.

إن تشكيل حركة جديدة أمر في غاية الأهمية لتجاوز مرحلة "حزب القبيلة" و دكتاتوريتها. ويتطلب هذا اجتماع الشخصيات والقوى التقدمية المخلصة وذات ماض لا يشوبه شائبة وتتمتع بالجرأة والعمل على صياغة برنامج سياسي يأخذ في الحسبان الانطلاقة نحو قيم الحضارة والديمقراطية واحترام كرامة الإنسان الكردي وسيادة القانون.

العائق الكبير الآن هو المال والقمع، فالأحزاب تستخدم الأموال - هذه الأموال منحت من قبل الأعداء أولاً- ثم تعددت مصادره فيما بعد، تستخدمه كأداة تخدير وشراء ذمم العديد من المثقفين. ومن الواجب التصدي لهذه الظاهرة الخطيرة، وأعني عملية إفساد الإنتلجنسيا الكردية لكي تلتزم الصمت أمام الممارسات غير الشرعية. فالمجتمع الذي تم فيه إفساد الإنتلجنسيا معرض لجميع أشكال الاستغلال والظلم ويفقد مناعة المقاومة، وهذه ظاهرة يقوم بها الاستعمار في المجتمعات المحتلة، ويصعب فهم سلوك القيادة الكردية في ممارسة هذا النوع من التعامل مع أبناء شعبها.

إن بقاء النمط الحالي من الحكم في كردستان يعود إلى تحالفاته في مراحل معينة مع الأعداء، وقدرته على إفساد المجتمع وتخديره وغرس قيم الانتهازية وتجريده من الكرامة للقبول بمصالح أنية على حساب المصالح البعيدة المدى.

كما إن نظام "حزب القبيلة" تمكن من تحطيم البدائل، لقد اختفى حزب "باسوك" وذاب "حزب الشعب" وضرب الاتحاد الاسلامي ، نهبت ممتلكاته واحرقته مقراته وقتل عدد من أعضائه وذلك بأيام من بدء موعد الانتخابات العامة، لكنه لم يستسلم، وتحولت الأحزاب السياسية الأخرى الى أحزاب تابعة، تأخذ الصدقات من قيادة حدك و اوك. هل فقد المجتمع الكردي القدرة على التحرك ضد فساد القيادة الحالية؟

لا أعتقد ذلك، رغم وجود بعض ظواهر الضعف والاستسلام! فهناك شرائح هامة في المجتمع الكردي بدأت بالبحث عن البدائل، وتعمل الجاليات الكردية في الخارج وما وفرته سهولة المواصلات والاتصالات الالكترونية من الوسائل، على ضخ دم جديد في العقلية السياسية الكردية البالية والمتمثلة في قيادات تنتمي الى الماضي بعقليتها الاستبدادية وجشعها اللامحدود الى المال وأنانيتها الواضحة.

سؤال : ألا تعتقد أن أشخاص مثل جوهر نامق من (حدك) و (نوشيروان مصطفى) من (ينك) كانوا في قيادة الحزبين التقليديين لمدة طويلة، هل يمكنهما أن يلعبا دوراً جديداً ، ومعروف في وقته ترك عدد من أعضاء المكتب السياسي الحزب، ضمنهم جلال الطالباني لكنهم شكلوا حزباً آخر على شاكلة الحزب القديم الذي تركوه، وباختصار ألا تعتقد أن تشكيل تنظيم عصري وإتخاذ خطوات جديدة بعيدة عن النمط التقليدي يتطلب أشخاص ذوي تصورات مختلفة ومن منطلق مختلف ؟

جواب : هذا السؤال جد مهم، حصلت انشقاقات داخل الحزب الديمقراطي الكردستاني، وتشكلت أحزاب جديدة لكنها وهذا جد مهم، كانت قد ولدت من نفس رحم (حدك) أي أن المجتمع الكردي لم يتمكن من تجديد طاقاته رغم هزيمة 1975 . إننا نحتاج الى شئ جديد يسمح بانطلاقة سياسية عصرية. لكن يجب أن لا نهمل المواقف الشريفة والوطنية التي اتخذها عدد ولو ضئيل من أعضاء (حدك) و(ينك) من فساد ممارسة القيادتين. فأنا على علم بأن كاك جوهر نامق، رئيس أول برلمان كردستان، وقف ضد موقف

السيد مسعود ملا مصطفى في الاستنجاد بجيش صدام حسين لاحتلال العاصمة هه ولير عام 1996. وقال له أن هذا الموقف سيسجله التاريخ كـ "خيانة". وأخيراً حسم موقفه وابتعد عن القيادة الفاسدة. وكاكه نوشيروان هو واحد من الاستراتيجيين المرموقين في السياسة الكردية وقد وقف ضد فساد الإدارة وطلب إدخال إصلاحات جذرية لكن دون جدوى، ابتعد هو الآخر وتبنى خط سياسي منفصل.

تعبّر التغييرات السياسية عن نفسها بوسائل عديدة، لقد ثبت أن الأحزاب ذات الطابع العشائري لا تسمح بالإصلاح من الداخل بسبب نزعة التحجر والجمود لدى قيادتها، لذا أعتقد أن علينا العمل من خارجها دون إهمال تقوية العناصر الإصلاحية داخل هذين الحزبين الحاكمين. وهناك عوامل مشجعة للتغيير، منها تصاعد السخط الشعبي ضد الفساد المالي والإداري، المقاومة العنيدة لعدد من الصحفيين والصحافة في كردستان للنزعة الدكتاتورية والتسلط الحزبي. الشريحة الكردية المثقفة المستقلة سواء في داخل كردستان أو خارجها تتطلع إلى العمل من أجل التغيير وصوتها يرتفع كل يوم.

سؤال: ربما المشكلة الرئيسية للشعب الكردي تتمثل في شعور الحزبين الحاكمين انه لا توجد معارضة جدية، وذلك من منطلق أن الاحزاب الصغيرة قبلت بدور الأخ الأصغر وتشارك في الحكم، كما ان دور المثقفين الساخطين ليس من الجدية في إيجاد البديل، الا تعتقد أن عدم وجود قوى بديلة ومؤثرة تعمل من أجل بناء المؤسسات المدنية سيؤدي إلى خلق حالة مشابهة لما حصل للفلسطينيين حيث نشأ تنظيم حماس وأستغلت الحالة لتقوية نفوذها ؟

جواب : أعتقد أن الأحزاب الصغيرة الكردية التي قبلت الصمت حيال ممارسات الحزبين الحاكمين لقاء ما تتلقيه من رواتب، غير مقتنعة بهذا الأسلوب، لكنها تتغاضى الطرف بسبب الرواتب المدفوعة لها ويسبب بعض الإمتيازات الصغيرة، هذه الأحزاب ستستقل حال حصول تغيير في معادلة التسلط الدكتاتوري للحزبين وستتخذ مواقف أكثر وطنية وديمقراطية حال حدوث التغيير. أظن أن هناك وعي نام لدي قيادة الحزبين بابتعاد الجماهير عنهما وتنامي الغضب الشعبي ضدتهما، من هنا التحالف الإستراتيجي لمواجهة الموجة الجماهيرية القادمة، فتحالفهما "الاستراتيجي" ليس له صلة بتروسيخ الديمقراطية وحرية التعبير واحترام حقوق الإنسان وإيجاد برلمان مستقل حرّ، أو تبني مبدأ الشفافية ومحاكمة المختلسين وإنهاء الأسلوب الدكتاتوري، أساس تحالفهم هو البقاء في السلطة واستمرار استغلال الموارد لصالح النخب الحاكمة وتخدير الجماهير وتضليلها عن طريق احتكارها لوسائل الاعلام في كردستان.

نحن نعيش في كردستان في منطقة جغرافية يحيط بها التطرف الديني والقومي، ونحن نعلم أن الفساد والاختلاس وكبت الحريات الديمقراطية وممارسة القمع والإرهاب يشكل البيئة الخصبة لنمو التطرف بجميع أنماطه بما فيه الديني، ولاشك أن الأحزاب الكردية الدينية لها صلات مختلفة مع الحركات الإسلامية في المنطقة، والخطورة تكمن عندما تصبح الحركة الإسلامية الكردية مرتبطة بأوامر الخارج. لكن لا يجب أن نخشى الإسلام المعتدل المبني على الاستقلالية وعدم التبعية للأجنبي. فبإمكانه أن يكون عامل انسجام أخلاقي داخل المجتمع الكردي الذي تفسده قياداته الحالية لإطالة حكمها. ونحن نشهد أن الشعوب صوتت في بلدان الجوار للحركات الإسلامية لفساد حكامها القوميين، مثل ما حصل في تركيا ومع حماس والإخوان المسلمين في مصر حيث يزداد وزنهم السياسي. إن تفشي المحسوبية والمنسوبة والفساد في المجتمع الكردي يجعل من قيادة الحزبين الحاكمين أردادوا أو لم يريدوا حليفين للتطرف والإرهاب في كردستان.

لو نظرنا إلى مجتمعنا الحالي، نرى فيه ما يكفي من عوامل معنوية وسياسية وإنسانية يجعل تشكيل حركة سياسية تتماشى مع روح العصر وتعمل على خلق مجتمع ديمقراطي، للجميع حق في ثروات الوطن وتضان حقوق المواطن وكرامته وبالأخص حماية المرأة الكردية من التعامل الوحشي المتفشي الآن- أشارت العديد من الصحف والمنظمات الأجنبية إلى هذه الظاهرة الهمجية - ويكون القانون سارياً للجميع دون استثناء. بدون ذلك لن يجدد الشعب الكردي شبابه وحيويته وانطلاقته التاريخية.

Switzerland .Geneva 2008/02/9